BAGHDAD CHAMBERS OF
COMMERCE STUDIES AND
INFORMATION DEPARTMENT

غرفة تجارة بغداد
قسم الدراسات والمعلومات

دراسة تحليلية وحلول مقترحة

الاقتصاد الحديث وتأثيره على الوظائف الهشة في بغداد

يواجه العراق تحديات اقتصادية معقدة تشمل:-

- **الاعتماد على النفط**

يشكل النفط أكثر من ٩٠٪ من عائدات الحكومة، ويجعل البلاد عرضة لتقلبات السوق العالمية. أن أي انخفاض في أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على موازنة الحكومة وفرص العمل.

- **النمو السكاني المرتفع**

يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما يزيد من الضغط على سوق العمل ويساهم في ارتفاع معدلات البطالة.

- **البنية التحتية المحدودة**

البنية التحتية في بغداد وبقية المناطق العراقية تعاني من تقادم شديد، مما يعوق استقطاب استثمارات جديدة تساعد في خلق وظائف مستدامة.

تعريف وأسباب انتشار الوظائف الهشة في بغداد

الوظائف الهشة : هي التي تتميز بعدم الاستقرار الوظيفي، وغالبًا ما تفتقر إلى عقود طويلة الأمد أو أمان اجتماعي.

أسباب انتشارها في بغداد:-

- **غياب الاستثمارات الخاصة**

تؤدي البيئة غير المستقرة أمنيًا وسياسيًا إلى عزوف المستثمرين، مما يقلل من الوظائف المستقرة.

- **هيمنة القطاع غير الرسمي**

يعتمد كثير من السكان على القطاع غير الرسمي، الذي لا يخضع للرقابة ولا يوفر الأمان الاجتماعي أو حقوق العمال.

- **التقدم التكنولوجي السريع**

الاتجاه نحو الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل الاتصالات والخدمات يحد من الفرص المتاحة للعمالة التقليدية.

تحديات الوظائف الهشة في بغداد:-

- **انعدام الأمان الوظيفي**

تتسم هذه الوظائف بطبيعتها المؤقتة وعدم وجود عقود تضمن استمرارية العمل.

- **الافتقار إلى حقوق العمال**

غياب حماية اجتماعية وتأمين صحي مما يجعل الأفراد عرضة للمخاطر.

- **ضغوط الأجور المتدنية**

العاملون في هذه الوظائف يحصلون على أجور منخفضة غالبًا، مما يزيد من معدلات الفقر.

- **محدودية فرص التدريب والتطوير**

أغلب العاملين لا يحصلون على تدريب يطور مهاراتهم ويزيد من فرصهم المستقبلية.

الحلول المقترحة

لمواجهة تحديات الوظائف الهشة في بغداد و إصلاح السياسات الاقتصادية وتعزيز التنويع الاقتصادي:-

- تقليل الاعتماد على النفط

يجب على الحكومة تنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات الزراعية، والصناعية، والسياحية.

- تعزيز القطاع الخاص

خلق بيئة جاذبة للاستثمارات من خلال تخفيض الضرائب، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتحقيق الاستقرار الأمني.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

توفير تمويل للشباب وأصحاب الأفكار الريادية، وتقديم حوافز ضريبية لهم.

تنظيم القطاع غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي

- تنظيم القطاع غير الرسمي

يجب وضع سياسات لدمج العاملين في القطاع غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي؛ من خلال برامج حوافز تجعل من السهل تسجيل أعمالهم رسميًا.

- تقديم الحماية الاجتماعية

تزويد العاملين في القطاع غير الرسمي ببرامج تأمين اجتماعي ورعاية صحية، ما يوفر الأمان الوظيفي لهم.

تحسين بيئة العمل وحماية حقوق العمال

- تشريع قوانين لحماية العمال اكثر تطوراً وحداثة العمل على تعديل قوانين العمل لضمان حقوق العمال في الوظائف الهشة، مثل الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل العادلة، والإجازات.
- مراقبة امتثال الشركات للقوانين إنشاء هيئات رقابية للتأكد من التزام الشركات بقوانين العمل، وضمان حقوق العمالة الهشة.
- تعزيز دور النقابات العمالية تشجيع تكوين نقابات للعاملين في القطاع غير الرسمي، مما يساهم في تحسين ظروف العمل.

تعزيز التعليم والتدريب المهني

- **تطوير برامج التدريب المهني**

إنشاء مراكز تدريب تقدم المهارات الحديثة المطلوبة في سوق العمل، مثل المهارات الرقمية، وإدارة المشاريع، والخدمات اللوجستية.

مع التقدير والاحترام

قسم الدراسات والمعلومات